بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس ،
السيدات و السادة الوزراء
أصحاب المعالي والسعادة ،
السيدات والسادة الخبراء ،

يطيب لي، ونحن نلتئم في هذا اللقاء ، الذي تحتضنه الجمهورية العربية المصرية الشقيقة ، وزير الشؤون الاقتصادية والعامة للحكومة المغربية أن اعرب لمعالى الوزير السيد أحمد درويش و الحكومة المصرية عن كامل الشكر والامتنان على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة ، متوجها بالتقدير الخاص ، للمشرفين على تنظيم هذا اللقاء الهام ، الذي يشكل فرصة لنا جميعا للتواصل والتلاقي من جديد بعد لقاء البحر الميت بالمملكة الأردنية الهاشمية في السنة الماضية ، للوقوف على مراحل تقدم تفعيل مبادرة الإدارة الرشيدة التي نحن بصددها ، ومناسبة سانحة لتلاقح الأفكار ومناقشة الرهانات والتحديات المطروحة على إداراتنا لترسيخ ركائز الحكم الرشيد ودعائم تدبير الشأن العام تحقيقا للتنمية المستدامة ببلداننا .

وإذ لاتخفى على الجميع أهمية "***مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية***" ، ودورها في تثبيت قيم المشاركة والتعاون الدولي في هذا المجال ، ليجدر الاعتراف والتنويه بجهود المنظمات الراعية لهذه المبادرة، وأخص بالذكر ، برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وهي المنظمات التي أكدت، من خلال

هذه المبادرة ، عزيمتها القوية في مد جسور التعاون التنموي بين دول العالم ، ودعمه بالإمكانيات المعرفية والفنية المتاحة .

وأود في سياق تثمين هذه الجهود ، أن أشيد بشكل خاص، بالعمل الجاد والدؤوب الذي أبان عنه خبراء هاته المنظمات ، وكذا ممثلو مختلف الدول الشقيقة والصديقة ، الذين احتضنتهم المجموعة الأولى المتعلقة **بالخدمة المدنية والنزاهة** ، والتي كان للمملكة المغربية شرف تنسيق أشغالها ، وذلك بشراكة مع إسبانيا وتركيا .

فكما هو معلوم ، شهد عمل هذه المجموعة، مشاركة جماعية فعالة، وتنسيقا مشتركا محكما ، أفضيا إلى اعتماد طرح منهجي عملي، يقوم على الإحاطة بالإشكاليات العامة المشتركة بين الدول العربية في ميدان الخدمة المدنية والنزاهة ، وملامسة كل المجالات المرتبطة بهذا المحور ؛ حيث استقر رأي المجموعة ، بعد الاجتماع الأول المنعقد بالرباط بتاريخ 18 و 19 يوليوز 2005، على **تحديد ثلاثة مواضيع رئيسية** تؤطر وتستوعب موضوع **الخدمة المدنية والنزاهة** ، وتشكل بذلك حلقات متكاملة ومتداخلة تصب جميعها في تعزيز الشفافية والنزاهة في منظومة الخدمة المدنية ، وتقديم ثلاث دراسات حالات في شأنها تهم الدول المعنية المنتمية للمجموعة . وتشمل هذه الحالات المواضيع التالية :

- **أولا** : دراسة حالة حول موضوع **ترسيخ النزاهة والشفافية وتحديد المسؤوليات في التدبير العمومي ومحاربة الفساد** ، وهي الدراسة التي تكلفت المملكة المغربية بإنجازها وتقديم نتائجها لأعضاء

المجموعة ، استنادا على تشخيص الوضعية ، وعلى تحديد الاختلالات ، وتقديم الاقتراحات والبدائل لتعزيز برنامج عمل المجموعة ،

- **ثانيا** : دراسة حول دعم النزاهة **والجدارة والاستحقاق** في قطاع الخدمة المدنية وتدبير الموارد البشرية ، اعتبارا لكون العنصر البشري يحتل موقعا مركزيا في منظومة الخدمة المدنية من حيث المهنية والمشروعية والنزاهة . وقد أنيطت هذه الدراسة بكل من المملكة الأردنية الهاشمية ومملكة البحرين، اللتين عملتا على تقديم التجربتين المعاشتين بالبلدين الشقيقين ، واستخلاص أهم النتائج التي من شأنها تعزيز برنامج المجموعة في هذا الشأن ،

- **ثالثا** : دراسة حول موضوع **دعم أسس الشفافية والوضوح في المعاملات الإدارية بين الإدارة والمواطن والمقاولة** ، من خلال التخفيف من الإجراءات الإدارية وتبسيط المساطر ، باعتبارها تشكل آليات التواصل والتعامل بين الطرفين . وهي الحالة التي تطرقت إلى تجربة الجمهورية التونسية في مجال المعاملات والإجراءات الإدارية .

والجدير بالإشارة في هذا السياق، أن التقارير التي تم إعدادها في المواضيع المذكورة، استرشدت أيضا ببعض التجارب المتميزة لبعض الدول أعضاء المجموعة الأولى من ضمنها جمهورية مصر العربية والجمهورية اللبنانية ، كما استندت في إنجازها على المنهجية المقترحة من طرف المنظمات الراعية لمبادرة الإدارة الرشيدة، وهي المنهجية

التي تقوم في مرحلة أولى على التشخيص ورصد الاختلالات الهيكلية ذات الطابع المشترك ، ثم وضع واقتراح برامج العمل في مرحلة ثانية .

ولعله من منطلق الاقتناع المشترك بهذه المنهجية، والتجاوب الموضوعي لممثلي الدول العربية مع أبعادها ومقاصدها، عرف مسار عمل هذه المجموعة تقدما ملحوظا، مكنها، عبر مختلف اجتماعاتها التنسيقية ومناقشاتها البناءة ، خاصة الاجتماع المصغر لمعدي الحالات الدراسية في شهر دجنبر 2005 والاجتماع الموسع لشهر أبريل 2006، من اقتراح وبلورة برامج عمل، خضعت للإغناء والإثراء بملاحظات وتوجيهات الخبراء من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، الذين كان لمساهماتهم اثر إيجابي في دعم مضامين وأفكار هذه البرامج، وجعلها تستجيب لتطلعاتنا المشتركة نحو توطيد قيم النزاهة في منظومة الخدمة المدنية ببلداننا.

أصحاب المعالي ،

حضرات السيدات والسادة،

إن أهم خلاصات دراسة الحالات المذكورة التي تم عرضها في نطاق المجموعة الأولى ، هي ثمرة الجهود المحمودة للأقطار العربية في ترسيخ أسس النزاهة داخل منظومة الخدمة المدنية ، و انخراطها بقوة في حركية الأفكار والتيارات التي تسود العالم في هذا المجال ، كما أنها تعكس المبادرات الإصلاحية التي عرفت طريقها نحو التفعيل . وهي إصلاحات تتمحور جميعها، حول إرساء الآليات القانونية

والمؤسساتية والإجرائية أو العملية لضمان العدالة والمشروعية وتكافؤ الفرص في منظومة الخدمة المدنية، وتوطيد قيم المساءلة والشفافية في تدبير الموارد العامة وتحمل مسؤولية الاختيارات والتصرفات في تدبير الشأن العام، وكذا تدعيم المبادئ الأخلاقية في ممارسة الأشخاص والمؤسسات للمهام والمسؤوليات، إضافة إلى النهوض بمبدإ **النفاذ الميسر للمعلومات** والخدمات العامة.

وإذا كانت هذه الجهود قد أصبحت أمرا واقعا في المشهد الإداري لمختلف الدول العربية، فإن تبادل التجارب والأفكار داخل أوراش مجموعة العمل المتعلقة بالنزاهة والخدمة المدنية ، رسخ الاقتناع بضرورة تعزيز هذه الجهود بإجراءات وتدابير عملية على مستوى إقرار أدوات وقائية وتحسيسية وزجرية لمحاربة آفة الرشوة، و إعادة النظر في منظومة تدبير الموارد البشرية وإصلاح نظام الأجور والرواتب ،ثم اعتماد آليات منهجية لتبسيط الإجراءات وتحسين جودة الخدمات العمومية .

هكذا، تمحورت الاقتراحات في مجال ترسيخ النزاهة في التدبير العمومي ودعم آليات محاربة الرشوة حول ستة محاور أساسية :

- **<u>المحور الأول</u>** : ترسيخ القيم والقواعد الأخلاقية داخل صرح الخدمة المدنية ، حيث تم الإجماع على ضرورة تفعيل مبدإ مراقبة تطور ثروات المسؤولين ، عبر نظام فعال للتصريح بالممتلكات ، يسمح برصد الأشخاص الملزمين، وإذكاء آليات المراقبة والتتبع ، وتحديد العقوبات المناسبة. كما

تم التأكيد على أهمية وضع تشريعات وطنية لمراقبة التطور المشبوه للثروات ومنع حصول غسيل للأموال ، من خلال ضمان انخراط كل المعنيين بالتداول المالي وخاصة المؤسسات البنكية ، في رصد التطور المشبوه للثروة والإخبار به . وقد تم التشديد أيضا ، على إرساء آليات للتبليغ عن السلوك المشين، من خلال إلزامية نشر نتائج التحقيقات والتدقيقات المالية التي تقوم بها الهيئات المختصة وتوسيع دائرة العلم والإخبار بها .

- **المحور الثاني** : تعزيز الإطار المؤسساتي للوقاية من الرشوة ، من خلال إحداث هيئة مستقلة لتنسيق سياسات الوقاية من الرشوة والإشراف عليها والسهر على تتبع تنفيذها وجمع ونشر المعلومات في هذا المجال ، حيث تقدمت الحكومة المغربية بمشروع إحداث هيئة مركزية للوقاية من الرشوة تمثـل إطار عمليا ، في هذا المجال ، يضمن ممثلي جميع الأطراف المعنية بموضوع الرشوة ، من ممثلي الحكومة ، والهيئات المهنية ، والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ، لتجسيد الاقتناع بأن مجال الرشوة يبقى شأنا وطنيا وعاما تنخرط فيه جميع الفعاليات المعنية .

- **المحور الثالث** : دعم النزاهة والشفافية في تدبير الصفقات والمشتريات العمومية ، حيث برزت الحاجة الملحة إلى مراجعة التشريعات المنظمة لهذا المجال ، في اتجاه اعتماد معايير الشفافية في النفاذ إلى هذه الصفقات، ووضع ضوابط لرصد المخالفات المالية التي تحصل بعد إتمام عمليات الشراء العمومية، كالتحقق من تسليم البضائع والخدمات قبل

التسديد ، وذلك على مستوى النوعية والكمية والالتزام بالوقت ، إضافة إلى استثمار القنوات التكنولوجية في الإعلان عن طلبات العروض ونتائجها .

- **المحور الرابع** : تطوير مبدأ المساءلة ومراقبة التدبير ، من خلال التأكيد على أهمية إقرار آليات لإشراك المواطنين والرأي العام في العمليات الرقابية، لإبداء آرائهم حول توجهاتها وأوجه قصورها ، إضافة إلى تفعيل وسائل ومهام المراقبة الداخلية لجعلها قادرة على ممارسة وظائف التوجيه والمساءلة والوقاية .

- **المحور الخامس** :تعميم الإجراءات الإدارية وإخبار المواطنين بها ، حيث تقدمت الحكومة المغربية بمشروع **"إدارتك"** الذي يهدف إلى إخبار المواطنين بالإجراءات الأكثر استعمالا وتداولا ، من خلال ثلاث قنوات أساسية ، تهم بث نشرات تلفزية حول هذه الإجراءات ، وإحداث مركز للاتصال الإداري مكلف بالإجابة عن استفسارات المواطنين حولها ، ثم إرساء بوابة وطنية للإدارة المغربية تضع على الخط المعطيات المتعلقة بمختلف الإجراءات الإدارية الأكثر تداولا من طرف المواطن والمقاولة ، حيث وصلت الإجراءات المدرجة في هذه البوابة إلى 700 إجراء إداري .

- **المحور السادس** : التربية والتحسيس والتواصل ، حيث تم التأكيد على أهمية وضع مصنفات ودلائل وحملات تحسيسية وتكوينية لتعميق الشعور والإحساس بالمسؤولية المشتركة لكل المعنيين بقيم النزاهة والشفافية وضمان التعبئة

الشاملة للجميع للانخراط في مواجهة تحديات هذا المعطى الإصلاحي .

وفيما يخص دراسة الحالة المتعلقة بتدبير منظومة الموارد البشرية، ، فقد انصبت الاقتراحات على إصلاح نظام الأجور والرواتب، وعلى تعزيز شفافية هذا التدبير ، بإجراءات مهيكلة تتمحور حول حتمية القطع مع مبدإ التدبير اليومي والقطاعي لشؤون الموظفين ، والانخراط في سياق شمولية التدبير المندمج للموارد البشرية ، وكذا إعلان القطيعة مع المرجعية الميزانوية للتحكم في خلق مناصب التوظيف والتأسيس لمرجعية وظيفية يتحكم فيها الاحتياج الموضوعي من الكفاءات والوظائف ، ثم أخيرا ضرورة وضع الإدارة تحت المجهر لمعاينة التطورات المطردة لمهن الإدارة واستشراف حلول آنية لمواجهة هذه التطورات .

وكلها إجراءات تسمح بشفافية تدبير الموارد البشرية للدولة في إطار وطني وموضوعي، جدير بأن تصاحبه آليات قانونية لضبط الممارسة الوظيفية للموظف العمومي، اعتمادا على معايير المهنية والانضباط والتفرغ والمشروعية، وكذا إرساء قواعد موضوعية للتوظيف والترقية مبنية على معيار الاستحقاق وتقييم الأداء والحماية من التدخل، وتفعيل مبدأ تحريك الأطر المكلفة بمناصب المسؤولية المعرضة لإغراءات الرشوة ، ثم إعادة النظر في أجور ورواتب الموظفين اعتمادا على الممارسة الفعلية، وضمان العدالة والمساواة في نظام العلاوات والتحفيزات فيما بين القطاعات الحكومية.

والجدير بالذكر أن المملكة المغربية أقدمت من خلال مشروع قانون مغير للقانون الأساسي للوظيفة العمومية ، على تعميم المباراة وجعلها الوسيلة الوحيدة للتوظيف في القطاع العام .

أما فيما يتعلق بدراسة الحالة حول مجال تبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية، فقد انصبت الاقتراحات على ضرورة إقرار آليات منهجية لمراجعة مساطر تقديم الخدمات العمومية، في اتجاه ضبط السند القانوني للمسطرة، والتحكم في آجال تنفيذها، وتحجيم عدد المتدخلين فيها، ثم استقراء كلفتها، وأخيرا العمل على نشرها، في أفق تعميم العلم بها ، واستثمار القنوات التكنولوجية لتقديمها إلكترونيا مستقبلا ، لإزاحة الحواجز الإدارية بين المواطنين والخدمات المنشودة .

كما تضمنت هذه الاقتراحات مشاريع مستلهمة من التجربة التونسية فيما يتعلق بشفافية الإجراءات الإدارية وبتقليص آجال إحداث المؤسسات الاقتصادية وحذف التراخيص وتعويضها بكراسات تضبط الشروط والمواصفات التي يتعين احترامها لممارسة نشاط اقتصادي معين، بالإضافة إلى التزام الإدارات بالإجابة بالرفض أو بالموافقة على طلبات المواطنين، وذلك في آجال محددة ومضبوطة حسب الموضوع،وكذا تعميم آليات خدمات الموفق الإداري وتوسيع مجال الخدمات المقدمة عن بعد.

أصحاب المعالي،
حضرات السيدات والسادة ،

لقد شكلت مختلف هذه الاقتراحات، فرصة مواتية لإبراز التحديات والإكراهات المشتركة المطروحة أمام التأطير العربي للنزاهة والشفافية. وهي تحديات نتطلع، بالكثير من التقدير والامتنان، من شركائنا في برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والاتحاد الأوروبي، توجيه المزيد من جهودهم لمواجهتها، ودعم العمل المشترك لتجاوزها .

ولعله من الحق الاعتراف في هذا السياق، بأن أحد أهم التحديات المشتركة، تستهدف التشريعات الوطنية، التي تبقى مطالبة بمراجعة آليات اشتغالها الكمي والنوعي، لمواجهة الإفراز المتزايد لمظاهر وتجليات أنماط الفساد وأنواع المفسدين، بفعل التحولات العميقة التي يعرفها نمط إنتاج الاقتصاديات العربية .

من جهة أخرى، يشكل التدفق الكبير للمقاربات العالمية الجاهزة في مجال محاربة الرشوة، تحديا كبيرا أمام الفاعلين الإداريين الذين يجدون **أنفسهم مضطرين أحيانا للقبول بمقتضياتها ، رغم امتناع الواقع المحلي عن استساغتها وعدم قابليته لاستيعابها**، إذ يحاول كل واحد أن يبرر الرشوة بالواقع وأن يتملص من مسؤوليته .

كما أن ضغوط الرغبة الشديدة في الحصول على نتائج ملموسة في أسرع وقت، مقابل صعوبة التأقلم السريع للمواطنين مع متطلبات التغيير في هذا المجال الحيوي، تصطدم من جهة، بالأهداف البعيدة المدى لمشروع النزاهة والشفافية، والتي لا يمكن التماسها إلا تدريجيا على الأمدين

البعيد والمتوسط، ومن جهة ثانية، بحتمية الانخراط التدريجي للمواطنين في هذه الممارسة التحديثية .

ولا تفوت الإشارة كذلك، إلى التحدي الذي تواجهه بعض الدول العربية في هذا المجال، والمرتبط بالآليات المنهجية المعتمدة من طرف المنظمات والهيئات المختصة لاستقصاء مؤشرات تطور السلوكات المشينة بالمجتمعات العربية، وهي المؤشرات التي لا تسمح برصد حقيقة السلوك المشين وتفاعلاته، وإنما باستخلاص نظرة الناس إزاء هذه الظاهرة وآرائهم حولها. وهذا الأمر يؤثر سلبيا على جاذبية البلدان العربية، وعلى قدرتها على استقطاب الاستثمارات وكسب ثقة مختلف الفرقاء.

وفي الأخير ، أود التأكيد على أن ترسيخ النزاهة في الخدمة المدنية بصفة خاصة ومحاربة الرشوة والفساد بصفة عامة ، عمل يتطلب النفس الطويل ،والجهد المتواصل، لأن كل ترسيخ لقيم ومبادئ جديدة يظل رهينا بتغيير العقليات، اعتبارا لكون المواطنين تحكمهم في الغالب عادات وتقاليد وثقافات متجذرة، تستدعي انخراطا تدريجيا في الممارسة التحديثية،الأمر الذي يجعل التدرج وسيلة حتمية لبلوغ الأهداف المنشودة على الأمدين البعيد والمتوسط، كما يؤكد حتمية الانخراط الفاعل لكل المعنيين، من إدارات عمومية وفاعلين عموميين ومجتمعيين وخواص ومنتخبين ، للوقوف سدا منيعا ضد الامتدادات الوخيمة لمظاهر الفساد على أداء التنمية بالبلدان العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.